المشاركون في الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة يتحدثون لـ(14 أكتوبر):

بلورة رؤية عربية محددة وواضحة لتطوير هذا القطاع و تحقيق التنمية المستدامة

الصناعات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام جميع الدول

تحت رعاية فخامة الأخ / علي عبدا لله صالح رئيس الجمهورية تنظم وزارة الصناعة والتجارة اليمنية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين " الملتقى الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة تحت شعار (الجودة والإبداع ضمان مستقبل الصناعات العربية في ظل العولمة).

وعلى هامش هذا الملتقى 14 أكتوبر استطلعت آراء المشاركين والمهتمين في هذا الملتقى حول الأهمية التي يكتسبها في دعم وتشجيع وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، وهذه حصيلة اللقاءات

صنعاء/تغطية/ محمد جابر صلاح - تصوير/توفيق العبسي

جهود اليمن

في البداية تحدث إلينا الدكتور يحيى محمد المتوكل- وزير الصناعة والتجارة بقوله:

" إن انعقاد الملتقى العربي الرابع يمثل فرصة طيبة لاطلاع الأشقاء العرب على جهود الحكومة اليمنية ومساعيها الرامية لتحسين أوضاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ضمن استراتيجية واضحة المعالم وخطط شاملة وبرامج طموحة .

وتنصب جهود وزارة الصناعة والتجارة حاليا في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لهذا القطاع والمتمثلة في بناء القدرات وتحسين بيئة الأعمال للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وتنويع أعمال القطاع وتطوير إطاره التنظيمي والقانوني ، وتشجيع البنوك ومؤسسات التمويل لتوفير الأقراض الصناعية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم الفني لأصحاب المشاريع والمنشآت القائمة والجديدة .

إننا نتطلع بكثير من التفاؤل والأمل إلى هذه الفعالية العربية الهامة لتخرج برؤى محددة وواضحة لتطوير قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، في إطار رؤية عربية متناسقة ، تواكب التطورات العالمية وتعمل على تعزيز دور الصناعة العربية في خلق فرص العمل ومضاعفة التشغيل ومكافحة البطالة والفقر وتحقيق التنمية المستدامة في بلدانا . وهناك مقترح قد يعالج قضية التموين سوف يتم بلورته وتقديمه للمجلس الاقتصادي بالجامعة.. هذا المقترح مرتبط بإنشاء صندوق عربي للتمويل ، ربما يساعد ويدعم الصناديق والبرامج الداعمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة".

محرك للتنمية

فيما قال الأستاذ / محمد بن يوسف مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين :

يأتي انعقاد هذا الملتقى في صنعاء استمراراً للملتقيات السابقة التي بدأت في القاهرة في فبراير 1998م ثم الكويت في مايو 2001م ثم في سلطنة عمان في فبراير 2004م، وكلها كانت تعبر عن إرادة وعزم المنظمة والهيئات العربية والإقليمية المتعاونة في عقدها لإيجاد حلول جذرية للمعوقات والمشاكل التي تعاني منها الصناعات الصغيرة والمتوسطة العربية في ظل التحولات الدولية المتلاحقة .

وتتمثل هذه الصعوبات في الحصول على التمويل ، غياب الدراسات المماثلة ، نقص الكوادر المؤهلة وبرامج التدريب ، غياب أجهزة الإشراف والرقابة، مركزية اتخاذ القرار وضعف الثقة بين المستهلكين والمنتجات المحلية، بالإضافة إلى الآثار السلبية لتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وغيرها، مما يجعل إمكانية استمرار الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة محفوفة بالمخاطر ويحد من دورها في عملية التنمية .

إننا نعلق آمالا كبيرة على هذا الملتقى ليكون ذا قيمة كبيرة تضاف إلى نتائج الملتقيات السابقة التي شكلت أساسا فنيا للعديد من الأنشطة والبرامج التنموية لهذا القطاع في عدد من البلدان العربية".

إستراتيجية عربية

أما الأستاذة / ناهد الزين نعمان (من لبنان) مسؤولة التجارة والعمل فقد قالت :

يمثل الملتقى أهمية كبيرة للاقتصاد العربي، إذ إن أكثر من 80 % من مؤسسات الدول العربية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ولأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه عددا من المشكلات والمعوقات التي تؤدي إلى تخفيض فاعلية دورها في التنمية الاقتصادية والمعوقات التي تؤدي في بعض الأحيان إلى الفشل، فان مناقشات هذا المنتدى يعول عليها في التوصل إلى توصيات تنهض بشأن هذا القطاع .

و باستطاعة الدول العربية بلورة استراتيجية موحدة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، فكلما استطاعت معظم الدول الاتفاق والتوصل إلى منظمة التجارة الحرة العربية التي ابتدأ العمل بها مطلع 2005م ،فإن هذه الدول باستطاعتها التوصل إلى استراتيجية وذلك لحاجة الدول إلى مؤسسات صغيرة و متوسطة قوية ومتطورة وتنتج بضائع ذات جودة عالية وبكلفة قليلة ، ولابد لوضع هذه الإستراتيجية أن توضع بشراكة مع القطاع الخاص العربي، الذي أصبح يعول عليه في التنمية الاقتصادية".

يحيى محمد المتوكل

عبدالرحمن القماعي

مانولا يوتشارل

رؤية موحدة

ويرى الأخ / عبد الرحمن القماعي مدير إدارة التطوير الصناعي بوزارة الصناعة اليمنية:

أن أهمية هذا الملتقى "تكمن في بلورة مفهوم رؤية موحدة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتبادل الخبرات والمعارف والمفاهيم بين الأقطار العربية من اجل رفع ورقي هذه الصناعات ومجال إنشاء وحدات دعم وبنوك تسليف تقوم بتقديم القروض ذات الفوائد الميسرة.

وهذا المؤتمر يمكن أن يقدم رؤية موحدة واستراتيجية متطورة لرفع ودعم هذه الصناعات والعمل على توحيد المفاهيم المتعلقة بهذه الصناعات".

استغلال الإمكانيات

وأشارت الخبيرة مانولا يوتشارل -مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصنعاء بقولها" :

لدى الحكومات الإمكانيات والمصادر المتاحة وغير المستغلة، لذلك على الحكومات العربية التركيز على هذه الإمكانيات والمصادر غير مشغلة وتسخيرها لصالح قطاع المنشات الصغيرة ..وكذا تقديم التسهيلات لهذا القطاع الهام والعديد من المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسات التمويل الدولية يمكنها تقديم المساعدات الفنية والتدريب والتأهيل للمدراء ورجال الأعمال الصغيرة و المتوسطة ، وتستطيع الدعم في مجال المعلومات وفي مجال التسويق والإدارة ، وعلى الدول العربية تطوير عملية التواصل مع هذه المنظمات للاستفادة من إمكانياتها الفنية".

سليمان شايف

أما فتحية اخريف

برنامج الرئيس

ويضيف الأستاذ / سليمان شايف روضان -عضو الدائرة الاقتصادية بالأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام عن أهمية هذا الملتقى :" إن أهمية هذا الملتقى العربي الاقتصادي للصناعات الصغيرة و المتوسطة تعتبر أهمية كبيرة بالنسبة للجمهورية اليمنية، وهذا يعتبر تحقيقا للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية الذي يحث دوما على تحقيق آمال وتطعات البناء الاقتصادي لأبناء الشعب اليمني العظيم .

بدون شك يستطيع هذا الملتقى للدول العربية بلورة إستراتيجية موحدة لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي وخصوصا الدول التي لازالت في طور تأسيس بناء اقتصادها من خلال الصناعات الصغيرة والمتوسطة" .

مزيدا من الدعم

ويقول الأستاذ / إسماعيل بن إسماعيل(من جمهورية مصر العربية) خبير دراسات جدوى اقتصادية ، و خبير برامج تدريبية في مجال التسويق والبيع ومشارك في الملتقى بورقة عمل" إن هذا الملتقى يعد ذا أهمية كبرى لوزارة الصناعة والتجارة اليمنية، التي تضع نصب أعينها التوجه إلى تطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بجمهورية اليمن ، وذلك من خلال التعرف على تجارب البلاد العربية الشقيقة في هذا القطاع الصناعي الهام ، ومن بينها جمهورية مصر العربية .

ويسعى معالي وزير الصناعة اليمني إلى وضع الخطط والبرامج العلمية والتنفيذية لتطوير ودعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة باليمن، التي أرى ومن وجهة نظري المحايدة أنها مازالت تتطلب مجهودات ودعماً فنياً وماليا من الجهات المعنية المختلفة باليمن من قبل الصندوق الاجتماعي والبنوك التجارية والإسلامية ... الخ".

التجربة المغربية

أما فتحية اخريف من وزارة الصناعة المغربية فتقول :

" هذا الملتقى يمثل فرصة لعرض أهمية الجودة في المقاولة الصناعية الصغرى والمتوسطة المغربية، حيث إن عندي مداخلة يوم غد حول إستراتيجية المملكة المغربية في هذا الميدان خاصة في مجال توعية المقاولين بأهمية الجودة التنافسية مثل الدول العربية.

ونتطلع من هذا الملتقى إلى تحسين وتأطير هذه المقاولات الصغيرة لأنها تقف أمام تطور المقاولات المتوسطة والصغرى العربية في الميدان فيمكننا نخطو خطوات كبيرة في هذا الميدان" .

تنمية المناطق

ويرى الدكتور / فلاح سعيد جابر (الأردن) أمين عام الاتحاد العربي للصناعات الغذائية:

أن الصناعات الصغيرة في الوطن العربي "هي أكثر عددا ، والأكثر إيجاداً لفرص عمل للآخرين ، فالدول العربية تفتقر إلى الاستثمارات الكبيرة التي تستوعب الخريجين ، لذلك فالصناعات الصغيرة هي الإدارة التي تنمي كل المناطق الجغرافية لأي بلد عربي ، فالصناعات الصغيرة هي الأقدر على التطور والتعامل مع التكنولوجيا ، وهذا الملتقى سيعطينا فرصة للاطلاع على تجارب الدول وأيضا توصياته سترفع إلى مؤتمر القمة الاقتصادية العربية القادمة".

ورقة العمل السادسة ناقشت تنظيم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجماهيرية العربية الليبية واكدت علي الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الاقتصاد الليبي في زيادة الإنتاج ، وفي التوظيف.. وأشارت الى التحديات والمشاكل التي تواجه هذه الصناعات في ليبيا، والتي يمكن التغلب عليها من خلال إصدار التشريعات ، أو تعديل السياسات الاقتصادية الحالية ، لكي توفر بيئة اقتصادية مناسبة للصناعات الصغيرة ، ويمكن أن يتأتى ذلك عن طريق منح الإعفاءات الجمركية ، وتشجيع الاستثمار من خلال استخدام السياسات الضريبية والجمركية كذلك يمكن للمصارف التجارية أن تلعب دوراً هاماً في تخصيص جزء من نشاطها لتمويل الصناعات الصغيرة بالقروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل.

وأوصت الورقة لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإقامة جهاز أوهيئة مستقلة متخصصة لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع تعريف رسمي لها، و تشجيع العمالة الفنية الماهرة وخريجي الجامعات على تبني فكرة إنشاء المشروع الصغير، وكذا تطوير آليات التمويل وضمان الائتمان المقدم لهذه المؤسسات وتفعيل أسلوب الحاضنات وانشاء المناطق الصناعية .

واستعرضت ورقة العمل السابعة عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية معوقات النمو وآليات التطوير .

وأشارت الورقة التي اعدها الدكتور علي عبد الله قائد أستاذ الاقتصاد المشارك بكلية التجارة جامعة صنعاء الى ضرورة الاهتمام بتنمية الصناعات الصغيرة المتوسطة في الجمهورية اليمنية باعتبار أن هذه الصناعات تعد منفذاً جديدً لاستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة وللائمتها لظروف الاقتصاد والمجتمع اليمني..منوهة بان الخطوة العملية في هذا الاتجاه تكمن في القضاء علي المعوقات والصعوبات التي تحول دون نموها و تطويرها وبالتالي العمل علي النهوض بهذه الصناعات وتنميتها باتباع الآليات أو الوسائل والأساليب والتدابير التي تحقق ذلك.

وقسمت الدراسة الى ثلاثة محاور تناول الأول بالتحليل الصناعات الصغيرة والمتوسطة رؤية عامة، تعريف هذه الصناعات وخصائصها وخصائص الاقتصاد والمجتمع اليمني وكذلك مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكلي.

فيما كشف المحور الثاني عن طبيعة المعوقات التي تواجه قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، أهمها مشكلة الضرائب والافتقار إلى رأس المال أو التمويل، والمشاكل الفنية و الإدارية أو التنظيمية والتسويقية و مشكلة البيانات و المعلومات. واقترح المحور الثالث آليات تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأهم هذه الآليات تسهيل الحصول على التمويل، وايجاد إطار مؤسسي ملائم ومتكامل لرعاية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بانشاء هيئة عامة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة يكون لها فروع في جميع محافظات الجمهورية تحيط هذه المنشآت بالرعاية والاهتمام وتهدف الى تدعيم ومساعدة المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتقديم التسهيلات لها .

كما اقترحت إنشاء جهاز حاضنات الأعمال، حيث رأت الدراسة أن إيجاد "حاضنات الأعمال" في اليمن ضرورة للحاجة إلى خلق فعاليات جديدة ومبتكرة من أجل دعم المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ورفع فرص نجاحها ، ومن أجل تخطي صعوبات مرحلة البدء والظروف المحيطة بالراغبين في العمل في قطاع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة .

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها الكشف عن طبيعة معوقات هذه الصناعات واقترحت إزاءها العديد من التوصيات الإضافية.

وركزت جلسة العمل الثانية برئاسة مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين محمد بن يوسف على التمويل والاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال خمسة اوراق عمل.

حيث تناولت الاولى تمويل الخدمات والاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة قدمها محمد محمود ولد معتوق من وزارة التجارة والصناعة الموريتانيه وخلصت الى أن البنوك الموريتانية لا تساهم في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالقدر المطلوب وذلك لعدم ملاءمة طرق تمويل هذا المصدر لطبيعة هذه المؤسسات وهو ما جعلها تعتمد في غالبيتها وخاصة في القطاع الغير مصنف، على مصادر التمويل الأجنبية الشيء الذي يدعو إلي القلق، خاصة وأن هذه المصادر تتعرض لتقلبات المناخ الدولي ، وما ينتج عنه من تأثيرات.

اما ورقة العمل الثانية فكانت دراسة نموذجية عن عملية إعادة تدوير مخلفات الزجاج (حالة في مصر) قدمها إسماعيل علي اسماعيل من شركة أتكوم القاهرة.

ورقة العمل الثالثة تناولت "تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن – عقد من تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر– قدمها أسامة محمد الشامي ضابط مشاريع بالصندوق، حيث ركزت على برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالصندوق كاحد ثلاثة برامج اساسية يعمل من خلالها الصندوق لتحقيق اهدافة.

وأشارت الى ان وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر هي الوحدة المعنية في الصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وتهدف إلى زيادة دخل الأسر الفقيرة وايجاد فرص عمل جديدة لهذه الفئة وذلك من خلال رفع القدرات للمنظمات المحلية،منوهة إلى أن هذه الوحدة تضطلع بعدد من المهام هي الخدمات المالية ،الخدمات غير المالية ،نشر ثقافة التمويل الأصغر ، دعم مبادرات مزودي خدمات التمويل الأصغر ،العمل كبيت خبرة على المستوى الوطني في مجال التمويل الأصغر ،رعاية عملية التحول إلى مؤسسات مستدامة و قوية .

ورصدت الورقة انجازات الصندوق في هذا المجال حتى نهاية سبتمبر الماضي، حيث بلغ عدد المقترضين النشطاء 30227 مقترضاً نشطاً، والمدخرين 22405 مدخرين نشطين، فيما وصلت محفظة القروض النشطة الى مليار و467 مليون ريال تقريبا.

وأوضحت ان عدد القروض الموزعة تراكميا بلغت 175الفاً و63 قرضاً، بقيمة تبلغ 9 مليارات و21 مليون ريال تقريبا .

كما استعرضت ورقة العمل الرابعة "تجربة صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة في تمويل الصناعات الصغيرة في اليمن" قدمها مصدق السروري مدير الموارد البشرية بالصندوق ، أشارت الى ان إستراتيجية الصندوق في دعم وتطوير المنشآت الصغيرة ، يقوم بتوفير الأموال اللازمة من خلال البحث عن ممولين محليين وخارجيين وفق استراتيجية متوسطة المدى مدتها خمس سنوات ومن ثم يقوم بتمويل اكبر شريحة من الفئات المستهدفة من اجل رفع حافظة الإقراض وزيادة عدد القروض حتى يغطي اكبر مساحة من سوق المنشآت الصغيرة التي مازالت بعيدة عن متناول المؤسسات المالية.

وبينت ان من أهداف الصندوق المساهمة في تطوير الاقتصاد اليمني عن طريق توفير الخدمات المالية والفنية لقطاع المنشات الصغيرة وتطويره في كافة المجالات (الصناعية ، الخدمية، التجارية) وزيادة حصة القطاع في الناتج القومي الإجمالي، موضحة ان الصندوق يخطط في المستقبل القريب لإدخال منتجات جديدة على خدماته المالية ابرزها المرابحة التجارية، القروض الموسمية، القروض الشخصية، التأجير التمويلي المنتهي بالتمليك.

ولفتت الورقة الى ان الصندوق صرف 6384 قرضاً بمبلغ 3 مليارات و970 مليوناً و644 الفاً و400 ريال خلال الفترة من عام -91 سبتمبر 2007 م، فيما بلغ عدد العمالة المضافة 57 الف و737 عاملاً وعاملة منهم 53 الفاً 681من الذكور و 4 آلاف 56 من الإناث أي أن بمجموعهم يعيلون346 الفاً و422 فردا.

وطالبت الورقة بالإسراع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصناعات والمنشآت الصغيرة، وتعزيز وتطوير مراكز الأبحاث والدراسات الفنية المعنية بقطاع المنشآت الصغيرة وتوسيع

إقامتها، وكذا إنشاء إدارات خاصة في الغرف التجارية والصناعية تعني بقطاع المنشآت الصغيرة عن طريق إنشاء مركز أو هيئة تعني بالمنشآت الصغيرة، واستمرارية تطوير الجمعيات المهنية التنموية المعنية بقطاع المنشآت الصغيرة، إضافة الى تعزيز دور مخرجات معاهد التعليم المهني والتقني والجامعي لمبدأ إطلاق روح المبادرة الذاتية وتعزيز المشاركة الشعبية الهادف إلى تغيير الفكر السائد في خلق فرص العمل من قبل الدولة إلى خلق فرص عمل ذاتية، وتوعية وتثقيف المجتمع بأهمية الصناعات و المنشآت الصغيرة من خلال وضع برنامج وطني يعني بتوعية وتثقيف المواطنين بغية إخراجهم من الوعي الحالي تجاه القطاع إلى وعي وثقافة جديدة تساعدهم على المشاركة في نمو وتطور القطاع.

ورقة العمل الخامسة والاخيرة في الجلسة تطرقت الى تمويل الخدمات والاستثمار فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة قدمها جبريل بركة هارون من جمهورية السودان، بينت ان اهم مشاكل التمويل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي عزوف البنوك عن منح التمويل لعدة أسباب منها بطء سرعة دوران النقود بالنسبة للقطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى خصوصاً قطاع التجارة، و ضعف هوامش المرابحة التي تتحصل عليها المصارف عند مقارنة هوامش المرابحة في القطاع الصناعي مع قطاع التجارة، و ضعف الهيكل التنظيمي الخاص بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة الى ضعف دراسات الجدوى المقدمة من المنشآت الصغيرة و ضعف الكوادر العاملة.

أخي المواطن .. أختي المواطنة

التطعيم ضد الحصبة في الحملة ضرورة لاتغني عن التحصين الروتيني ، فلاتتهاون

الحملة التكميلية نحو القضاء على مرض الحصبة في الفترة(24-29 نوفمبر 2007م) لجميع الأطفال من (9 أشهر- 15 عاما) في محافظات (عدن - شبوة - مأرب - الجوف - صعدة) بكافة مديرياتها، ،(مديريات إب- الضهار - المشنة) بمحافظة إب ، ومديريتي (ظليمة حبور - ثلا) بمحافظة عمران، ومديرية (بني سعد) بمحافظة المحويت، ومديرية (جيشان) بأبين.